



2016/12/09

الوزارة العامة للدراسات والترويج التجاري
D.G.E.L.F
DIRECTION GENERALE DES ETUDES
ET DE PROMOTION COMMERCIALES

من وزيرة المالية
إلى

3276

الموضوع: حول تطبيق أحكام الفصل 33 من قانون المالية لسنة 2016

المرجع: - مكتوبكم بتاريخ 7 سبتمبر 2016 .

- مكتوبي عدد 2919 بتاريخ 24 أكتوبر 2016

- مكتوبكم بتاريخ 4 نوفمبر و 27 أكتوبر 2016

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبكم بتاريخ 7 سبتمبر 2016 أنّ نشاط شركة ***** يتمثل في بيع قطع غيار السيارات المستعملة بالجملة وأنه في إطار بثة قامت بها إدارة الديوانة التونسية، اقتنيتم قطع غيار سيارات مستعملة مقابل مبلغ جملي لكافة الأفضال فطلبتم معرفة هل تطبق في هذه الحالة أحكام الفصل 33 من قانون المالية لسنة 2016 والمتعلقة باحتساب الأداء على القيمة المضافة على أساس الفارق بين سعر البيع وسعر الشراء عند بيع قطع الغيار المذكورة.

وتمّت إجابتكم بمقتضى مكتوبي المشار إليه بالمرجع أعلاه أنه في الحالة الخاصة وباعتبار أنّ عملية اقتناء قطع الغيار تمّت في إطار بثة وأنه لم يتمّ التنصيص على سعر اقتناء قطع الغيار كل على حده ، فإنه لا يمكن اعتماد القاعدة المنصوص عليها بالفصل 33 من قانون المالية لسنة 2016 المبينة أعلاه وبالتالي يحتسب الأداء على القيمة المضافة طبقا لأحكام الفصل 6- I من مجلة الأداء على القيمة المضافة أي على أساس سعر البضائع مع احتساب جميع المصاريف والأداءات والمعاليم.

غير أنّكم بينتم بمقتضى مكتوبيكم بتاريخ 27 أكتوبر و 4 نوفمبر 2016 أنّ عملية التفويت في السلع موضوع الاستشارة ستتمّ مرّة واحدة وبصفة جمالية ولفائدة حريف واحد وطلبتم توضيح قاعدة احتساب الأداء على القيمة المضافة في هذه الحالة وكيفية الفوترة والتصريح بالأداء المذكور.

وبناء على ما تقدّم، يشرفني إعلامكم أنّه باعتبار أنّ عملية التفويت ستتمّ مرّة واحدة لكل قطع الغيار موضوع البثة وبالتالي يمكنكم تحديد الفارق بين ثمن البيع و ثمن الشراء لهذه القطع، فإنه يمكن اعتماد القاعدة المنصوص عليها بالفصل 33 من قانون المالية لسنة 2016 المبينة أعلاه أي الفارق بين سعر البيع وسعر الشراء.

موقع الويب
Site web

www.impots.finances.gov.tn

التاكس
Fax

71.790 550

الهاتف
Tél

71.784 700 / 71.790 504

العنوان
Tunis

15 نهج عبد الرحمان الجزيري 1002 تونس
Adresse : 15 rue Aberhmane Eljaziri 1002 Tunis

من يراس

ويستوجب الانتفاع بهذا الإجراء إصدار فاتورة تُبرز ثمن البيع و ثمن الشراء والفارق بينهما والأداء على القيمة المضافة حسب النسبة المطابقة والتصريح به ضمن التصريح الشهري بالأداء خلال 28 يوما الأولى من الشهر الذي يلي الشهر الذي تمّت خلاله عملية البيع.

مع التأكيد على أنه في خلاف ذلك لا يمكن لشركة ***** تطبيق قاعدة احتساب الأداء حسب القاعدة المنصوص عليها بالفصل 33 من قانون المالية لسنة 2016. وتقبلوا، سيدي فائق عبارات الإحترام والتقدير.

والسلام

عن وزيرة المالية وبتفويض منها

المدير العام
للدراسات والتشريع الجهاني
الإمضاء: سهام بوغديري نعية